



UNICEF/JUN0126163/Gilbertson VII Photo ©

الأطفال المقتلعون: ما الذي يمكن للحكومات المحلية أن تفعله

يتحدّد نجاح أو فشل الملايين من قصص الهجرة على المستوى المحلي. هنا — في المدرسة، في حديقة الحي — يتفاعل القادمون الجدد مع المقيمين لأول مرة، ويتعرفون على بعضهم البعض، وفي النهاية يصبحون أعضاء في مجتمعات متنوعة ومزدهرة. أو قد لا يقع ذلك!

رغم أن بعض القواعد والأنظمة والهياكل التي تحدد الأفق أمام اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً — مثل طلبات اللجوء، ولمّ شمل الأسر وإجراءات العودة — يجري تحديثها وتنفيذها على المستوى الوطني، فإن الخدمات التي لها التأثير الأكبر على حياة الأطفال اليومية كثيراً ما تعتمد على الصلاحيات المحلية. غالباً ما تكون البلديات مسؤولة عن تلبية الاحتياجات الفورية للأطفال المتنقلين وأسرهم، بما في ذلك الاستقبال، والسلامة، والإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية، والحماية.

في نهاية المطاف، يمكن للحكومات المحلية أن تُحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأطفال الذين اقتلَعوا من ديارهم نظراً لكونها أقرب إلى المهاجرين والنازحين، ويتوفر لديها فهم عميق للتحديات والفرص الملموسة أمام تلك المجتمعات، وغالباً ما تضع حلولاً مبتكرة لمعالجتها. يمكن أن يعني ذلك تكييف السياسات الوطنية مع الاحتياجات المحلية، أو سد الثغرات في النظم الوطنية من خلال الخدمات البلدية. يتوصل رؤساء المدن والشركات والمواطنون في جميع أنحاء العالم إلى طرق مبتكرة لجعل مدنهم ومجتمعاتهم أكثر شمولاً، ويُجربون مناهج مبتكرة وشراكات رائدة بين القطاعين العام والخاص وغير ذلك.

يتجاوز تأثير الحكومات المحلية حدود بلدياتها. غالباً ما تتطلع السلطات الوطنية إلى الحكومات المحلية لوضع حلول سياسية استُحدثت لأول مرة على مستوى المدينة. كما تطالب الجهات الفاعلة المحلية بصورة متزايدة بمقعد على الطاولة في المناقشات الدولية المتعلقة بالهجرة. بل إن البعض قد أخذ على عاتقه طرح سرد مختلف حول هذه القضية، داعياً إلى وجهة النظر التي تقول بأن مجتمعاتهم تزدهر بسبب المهاجرين والنازحين وليس بالرغم منهم. ويتخذ رؤساء البلديات إجراءات جريئة، حتى لو كانوا عُرضةً لفقدان تمويل نقدي ضروري من مستويات أعلى من الحكومة. من خلال إدراكهم للأنماط الراسخة للهجرة أو ببساطة حاجتهم إلى تبادل الخبرات العملية والتعلم من بعضهم البعض، قام آخرون ببناء شراكات قوية بين المدن من خلال التوأمة مع بلديات أخرى في الداخل والخارج. إنهم يُشجعون الشبكات النشطة عبر الوطنية والتداول المزدهر للأفكار والأدلة والاستثمارات.

كجزء من حملتها العالمية "الأطفال المقتلعون"، تطلب منظمة اليونسف من نظرائها الحكوميين وشركائها تنفيذ خطة عمل من ست نقاط تُجسّد الأولويات الأكثر إلحاحاً للأطفال الذين اقتلعوا من ديارهم:

- حماية الأطفال المُنتقلين من التعرّض للعنف والإساءة والاستغلال.
- وضع حد لاحتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة.
- الإبقاء على أفراد الأسرة الواحدة معاً ومنح الأطفال الوضع القانوني.
- الإبقاء على كل الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً في سلك التعلم ومنحهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الجيدة.
- معالجة الأسباب الكامنة وراء اقتلاع الأطفال من ديارهم.
- تعزيز تدابير مكافحة كره الأجانب والتمييز.

الغرض من هذه الوثيقة هو إسقاط جدول أعمال اليونسف على المستوى المحلي. التوصيات الواردة أدناه هي مجرد أمثلة لتوضيح الإجراءات الملموسة التي يمكن للجهات الفاعلة المحلية اتخاذها — أو تقوم باتخاذها بالفعل — للنهوض بحقوق كل طفل لاجئ ومهاجر ونازح داخلياً يعيش تحت ولايتها بغض النظر عن وضعه، ليس فقط بمفردها ولكن أيضاً في إطار الشراكة مع السلطات الإقليمية والوطنية وأصحاب المصلحة.

تمثل هذه المقترحات قائمة شاملة — ولكنها ليست حصرية — بالمبادرات التي قد تكون ذات صلة أو لا بالنسبة لبلدية معينة حسب حجمها، وصلاحياتها المحلية المحددة وفقاً للتشريعات الوطنية، وخصائص السكان اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً، والأولويات السياسية المحددة لكل إدارة.

في حالة القضايا التي تُعدّ بصفة عامة اختصاصاً قومياً — مثل إنهاء احتجاز المهاجرين، أو الإبقاء على أفراد الأسرة الواحدة معاً، أو منح الأطفال وضعاً قانونياً — تتضمن المقترحات مطالب سياسية محددة ينبغي على الحكومات المحلية دعوة السلطات الوطنية لتحقيقها، بالإضافة إلى إجراءات محلية يمكن لتلك الحكومات اتخاذها على الفور.



© UNICEF/UN020011/Gilbertson VII Photo

1. حماية الأطفال المُنتقلين من التعرّض للعنف والإساءة والاستغلال

- التأكد من أن الحد الأدنى من معايير الاستقبال والرعاية وسياسات حماية الطفل موجود،¹ ومعروف جيداً، ويجري استيفاءه في جميع مراكز الاستقبال والإقامة في إطار الولاية القضائية للمدينة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بحمايتهم والأطفال في حالات الضعف (مثل التعرّض للاتجار بالبشر والعنف الجنساني).
- تدريب الأخصائيين الاجتماعيين والشرطة والقضاة والمدّعين العامين والمحامين وأولياء الأمور والمدرسين ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي في مجال حقوق الطفل، وإدارة حالات حماية الطفل، وعمليات تقييم المصلحة الفضلى للطفل وتحديدها، والإجراءات الملائمة للأطفال (مثل تقنيات المقابلة، وآليات الإحالة). ينبغي أن يتوفر لدى الوكالات المحلية لإنفاذ القانون وغيرها من العاملين على الخطوط الأمامية القدرة على اكتشاف حالات الاتجار أو الاستغلال أو الإساءة أو العنف، بالإضافة إلى الحالات الأخرى التي قد يحتاج فيها الأطفال إلى دعم مُحدّد، وإحالتها على الفور إلى سلطات حماية الطفل.
- إنشاء مجموعات عمل مشتركة بين القطاعات حيث يلتقي جميع الفاعلين المحليين الذين يتعاملون مع الأطفال المهاجرين والنازحين، ويتبادلون المعلومات ويتعاونون بشكل منظم.
- الوصول إلى الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وأسرهم، لتزويدهم بالمعلومات والمشورة والمساعدة (بما
- في ذلك بشأن المخاطر المحتملة، ووضعهم الخاص، وإدارة قضاياهم). يمكن أن يحدث ذلك من خلال "محطات الخدمة المتكاملة" حيث تتوفر الخدمات الاجتماعية وغيرها بسهولة في نفس المكان (عادةً حيث يعيش الأطفال)،² وكذلك من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وشركات المحاماة، ورابطات المحامين، إلخ. يُعدّ العمل من قبَل الأخصائيين الاجتماعيين لتحديد الأطفال الضعفاء المستبَعدين من الخدمات والوصول إليهم أمراً أساسياً، وكذلك آليات طلب الدعم والحصول عليه الملائمة للأطفال.
- إنشاء شبكات للتعاون مع البلديات الأخرى لتبادل المعلومات حول الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً، وتتبعهم خلال انتقالهم من مجتمع إلى آخر وضمان سلامتهم من خلال سلسلة متصلة من الرعاية والحماية.
- دعوة السلطات الوطنية لتوفير المزيد من القنوات الآمنة والقانونية للأطفال للهجرة وطلب اللجوء، بما في ذلك لم شمل الأسرة وإعادة التوطين وإتاحة التأشيرات للطلاب والمتدربين.
- دعوة السلطات الوطنية لزيادة الموارد المالية، بحيث تتمكن الحكومات المحلية من تحمّل التكاليف الإضافية لتوفير الحماية والرعاية والخدمات للأطفال المهاجرين والنازحين وأسرهم.

برلين تطبّق معايير للحماية

واقفت حكومة مدينة برلين على تطبيق الحد الأدنى من المعايير "لحماية الأطفال والمراهقين والنساء في جميع مراكز إيواء اللاجئين الخاضعة لولايتها القضائية".

سيليجوري تعالج عمل الأطفال والاتجار بهم

في سيليجوري، الهند (وهي مركز للهجرة يقع في ممر ضيق بين حدود نيبال وبنغلاديش وبوتان)، وفي إطار مشروع تجريبي³ تقوده مؤسسة *World Vision*، تم تمكين أصحاب المصلحة المجتمعيين في ست مناطق عشوائية مُستهدفة من الحد من ممارسات عمالة الأطفال والاتجار بهم من خلال شبكة قوية للحماية الاجتماعية تتكون من: لجان اليقظة المحلية؛ وحدات حماية الطفل التي تجمع ما بين معلمي المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والقادة المحليين؛ مراكز التعليم غير الرسمي التي توفر الدعم التعليمي والتدريب على المهارات الحياتية؛ والأنشطة القائمة على المجتمع. كان المكوّن الرئيسي الآخر للمشروع هو شبكة سيليجوري لمكافحة الاتجار، التي تتكون من سبعة شركاء محليين ووطنيين من المنظمات غير الحكومية، وتعمل عن كثب مع السلطات الوطنية لزيادة الوعي وتدريب ضباط الشرطة المحلية ودوريات الحدود.

[1] حيثما وُجدت واستُخدمت معايير أوسع نطاقاً على المستوى الوطني أو دون الوطني، ينبغي على الحكومات المحلية تنفيذها في جميع المراكز الخاضعة لولايتها القضائية.

[2] هذا النموذج يلائم الأطفال بشكل خاص، حيث يتطلب مقابلة الأطفال مرة واحدة فقط ويُطل الفترة التي تستغرقها الإجراءات الإدارية إلى أدنى حد.

2. وضع حد لاحتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة

- ضمن حدود الصلاحيات المحلية، ينبغي إقامة بدائل احتجاز فعّالة وسهلة المنال لجميع الأطفال المهاجرين والنازحين في المدينة والدعوة لتوفير التمويل الكافي لها، بما في ذلك للأطفال الذين يسافرون مع أسرهم. وينبغي أن تحترم تلك البدائل حق الأطفال في الحرية والحياة الأسرية (مثل الوحدات العائلية المفتوحة)³ وتعطي الأولوية للحلول المجتمعية والأسرية في حالة الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم (على سبيل المثال، البيوت الجماعية، ودور الرعاية البديلة، ونظم الوصاية). ويمكن القيام بذلك من خلال الشراكات مع المجتمع المدني المحلي والمنظمات الدينية التي تقدم مثل هذه البدائل. كما يُعدّ القرب من الخدمات المحلية وإمكانية الوصول إليها أمرًا أساسيًا كذلك، ليس فقط لضمان وصول الأطفال إلى المدارس والملاعب والحدائق والمساحات الترفيهية، ولكن أيضًا لتعزيز التفاعل بين الأطفال الواصلين حديثًا والأطفال المحليين.
 - توفير خيارات للرعاية البديلة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين، بما في ذلك عن طريق تعيين وتدريب ورصد الأوصياء المؤهلين.
 - تدريب الخدمات الاجتماعية وخدمات حماية الطفل المحلية وإشراكها في إجراءات الهجرة، حيث يمكن لتلك الخدمات توفير المعلومات ذات الصلة للمحامين والقضاة حول ظروف كل طفل بعينه ودعم الأطفال وأسرهم طوال العملية. ينبغي أن تتضمن التدريبات التعرف على احتياجات الحماية المحددة وحالات الضعف (مثل الاتجار، والعنف القائم على النوع الاجتماعي).
- وينبغي أن يتوفر للجهات الفاعلة في حماية الأطفال في البلديات إمكانية الوصول الفوري للأطفال، ومساعدتهم منذ لحظة وضعهم في الاحتجاز، وتحديد أي احتياجات معينة خاصة بهم، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي لهم.
- المشاركة مع شركات المحاماة والرابطات المهنية لتقديم المساعدة القانونية للأطفال والأسر في مرافق الاحتجاز، وإبلاغهم عن بدائل الاحتجاز المتاحة على مستوى المدينة.
 - مراقبة مراكز الاحتجاز في إطار المدينة (إن وجدت) بانتظام، في حدود صلاحيات البلدية، من خلال المنظمات المستقلة ذات الصلة، للتأكد من استيفاء معايير حقوق الإنسان وحماية الأطفال، وأن آليات الإحالة والشكوى متاحة وتعمل بشكل سليم، وإخطار السلطات الوطنية بأي ملاحظات بشأن هذه المراكز.
 - دعوة السلطات الوطنية، حيثما كان ذلك مناسباً، لتطبيق بدائل للاحتجاز ولسنّ تشريعات تحظر احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة. ويمكن أن يشمل ذلك تسهيل أو تشجيع جمع بيانات وأدلة جديدة تُظهر أثر احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة وفعالية بدائل الاحتجاز. يمكن أن تؤثر القدرة على عرض الممارسات الجيدة على المستوى المحلي (على سبيل المثال، من خلال مشروع تجريبي فعّال) على السياسة الوطنية وتُسهّم في الارتقاء بالمعايير الوطنية.

مدرّب يعمل على التقليل من استخدام الاحتجاز

في يوليو/ تموز 2017، نشرت حكومة مدريد عددًا من المقترحات الملموسة^{iv} للحد من عدد الأشخاص المُحتجزين في المدينة وضمان عدم استخدام احتجاز المهاجرين إلا في ظروف استثنائية، وتوفير الدعم والحماية الكافيين للأشخاص في حالات الضعف، ضمن أهداف أخرى.

[3] الائتلاف الدولي لشؤون الاحتجاز (2015)، هناك بدائل، ص 55. انظر: <<https://idcoalition.org/publication/there-are-alternatives-revised-edition>>

3. الإبقاء على أفراد الأسرة الواحدة معاً ومنح الأطفال الوضع القانوني

- تدريب الأطراف الفاعلة في البلدية والمكلفة باستقبال الأطفال وأسرهم في مجال حقوق الطفل، وجعل جميع العمليات والتفاعلات المحلية المتعلقة بلمّ شمل الأسر ملائمة للأطفال.
- توفير المعلومات والمساعدة للمهاجرين والنازحين الذين يرغبون في التقدم بطلب للّمْ شمل الأسرة، مع متابعتهم طوال العملية.
- تسهيل حصول كل طفل يولد في المدينة على شهادة ميلاد بغض النظر عن وضعه، ضمن حدود الاختصاصات المحلية.
- كلما كان ذلك ممكناً، تسهيل الوصول الفعال للتسجيل الرسمي لجميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً والديهم كمقيمين في المدينة أو لإثبات الإقامة بغض النظر عن وضعهم (على سبيل المثال من خلال بطاقات الهوية البلدية، والجدران النارية،⁴ والحملات الإعلامية) لضمان الوصول إلى الخدمات والمزايا المحلية الأساسية.
- دعوة السلطات الوطنية، حيثما كان ذلك مناسباً، لإزالة أو تخفيف القيود المفروضة على تسجيل المواليد ولمّ شمل الأسر قانوناً وممارسةً (مثل العتبات المالية، وحدود السن، وتعريف الأسرة)، وإعطاء الأولوية للطلبات المقدمة من الأطفال والتسجيل بالبت فيها.
- دعوة السلطات الوطنية، حيثما كان ذلك مناسباً، لتوفير المزيد من الفرص للأسر على كافة مستويات المهارات للجوء أو الهجرة سويةً، على سبيل المثال من خلال جمع الأدلة حول نتائج الدمج الأفضل للأسر التي تصل بكامل أفرادها معاً إلى المدينة.

برشلونة تدعم الأسر التي تقدم طلباً للّمْ شمل الأسرة

في عام 2007، بدأ مجلس مدينة برشلونة برنامج الأسر الجديدة في برشلونة^٧ والذي يوفر التوجيه والدعم للأسر قبل وأثناء وبعد عملية لمّ شمل الأسرة. في غياب مثل هذا البرنامج على المستوى الوطني، تستخدم المدينة ميزانيتها المحلية لتقديم للأسر اللاجئة أو المهاجرة توجيهات شاملة وشخصية حول الجوانب القانونية والعملية والنفسية لعملية لمّ شمل الأسرة.^٥

بلدية نيويورك توفر بطاقات هوية بغض النظر عن وضع الهجرة

في عام 2015، أطلقت مدينة نيويورك أكبر برنامج لبطاقات الهوية البلدية في البلاد. بطاقة IDNYC^٦ هي بطاقة هوية صادرة عن الحكومة تحمل صورة الشخص وتضمن الوصول إلى الخدمات والمؤسسات الثقافية لكل سكان المدينة، بما في ذلك المجتمعات المحرومة مثل المشردين، والشباب، والمسنين، والمهاجرين غير المؤقتين، والسجناء السابقين وغيرهم ممن قد يجدون صعوبة في الحصول على نوع آخر من الهوية الصادرة عن الحكومة. يمكن استخدام البطاقة في التفاعلات مع شرطة مدينة نيويورك ولكن ليس لأغراض اتحادية (مثل السفر بالطائرة). لا يتم تقاسم المعلومات الشخصية التي يتم جمعها من مقدمي طلبات الحصول على بطاقة IDNYC مع سلطات الهجرة.

[4] الجدران النارية هي حواجز تفصل بين أنشطة إنفاذ قوانين الهجرة وعمليات توفير الخدمات العامة. وتهدف لضمان الوصول الفعال من قِبل المهاجرين غير المؤقتين إلى الحقوق والمستحققات، والحماية، وتُصمّم لتفادي تمكّن سلطات الهجرة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بوضع الهجرة للأفراد الذين يلتمسون المساعدة أو الخدمات، على سبيل المثال، في المرافق الطبية، والمدارس، وغيرها من مؤسسات الخدمة الاجتماعية. تضمن جدران الحماية ألا تكون تلك المؤسسات ملزمة بالاستفسار عن المعلومات حول وضع الهجرة الخاص بعملائها أو تقاسم تلك المعلومات مع غيرها. تُعدّ جدران الحماية "مهمة للغاية بسبب مشاعر الخوف والتوجس المعروفة لدى المهاجرين، وخاصةً غير النظاميين، من الاتصال بالخدمات أو استخدامها - لا سيما الخدمات الموجودة في إطار الهيكل الإداري الرسمي للمجتمع - حيث يعتقدون أنها قد تكون مطلوبة بتحديد وتأكيد (غياب) الوضع القانوني لهم." انظر هنا للمزيد من المعلومات:

<https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2780641>

[5] انظر هنا للمزيد من التفاصيل حول كيفية تصوّف المدن بمفردها لسد الثغرات التي خلقتها السياسات الوطنية.

انظر: <<https://www.migrationpolicy.org/research/building-inclusive-cities-challenges-multilevel-governance-immigrant-integration-europe>>

4. الإبقاء على كل طفل من اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً منتظماً في سلك التعلم ومنحه إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الجيدة

كمبدأ شامل، ينبغي أن تسير جميع الإجراءات الرامية إلى توفير الوصول إلى الخدمات الجيدة للأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً جنباً إلى جنب مع الدعم المتوفر للمجتمعات المحلية ككل، إلى جانب التركيز بشكلٍ خاص على إشراك الفئات الأكثر ضعفاً بينهم. على سبيل المثال، ينبغي أن يلتحق الأطفال الواصلون حديثاً في أقرب وقت ممكن بالمدارس جنباً إلى جنب مع الأطفال المحليين، وأن يُشجّعوا على المشاركة في الأنشطة التي تسمح للأطفال بالتفاعل مع بعضهم البعض.

- ضمان الوصول الفوري والفعال للتعليم المجاني والجيد لجميع الأطفال المقيمين في المدينة، بغض النظر عن وضع الهجرة أو اللجوء الخاص بهم. وينبغي أن يشمل ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بالإضافة إلى فرص التدريب المهني.
- ضمان الوصول الفوري والفعال إلى الخدمات الصحية المحلية لجميع الأطفال والأسر المقيمة في المدينة بغض النظر عن وضعهم، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية والوقائية (التطعيم، والرعاية قبل الولادة، والتغذية، والنظافة)، وكذلك الخدمات الإنجابية والنفسية الاجتماعية. ينبغي استخدام التواصل الاستباقي من خلال فرق متنقلة من المهنيين المختصين في مجالات الصحة وحماية الأطفال عند الحاجة.
- ضمان الوصول الفوري والفعال لخدمات جيدة لمرحلة الطفولة المبكرة (والتي تشمل الصحة، والتغذية، والحماية، والتعليم المبكر) لجميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً المقيمين في المدينة.⁶
- كلما أمكن، ينبغي إقامة أو دعم جدران الحماية بين مقدمي الخدمات المحليين وسلطات الهجرة أو وكالات إنفاذ القانون، كيلا ينصرف الأطفال غير المؤثقين وأولياء أمورهم عن استخدام الخدمات المحلية خشية اكتشافهم واحتجازهم وإعادتهم. يمكن أن تكون بطاقات الهوية البلدية للخدمات أو "تصاريح المدينة" وسيلة فعالة لضمان الوصول المجاني إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمزايا المحلية للأطفال بغض النظر عن وضعهم (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتطعيم، والنقل العام، والمرافق الثقافية والرياضية).
- تمويل المبادرات، وتطوير القدرات، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجعل الخدمات المحلية مستجيبة للاحتياجات الخاصة للأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً والديهم، كي يتمكنوا من التغلب على العوائق التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات المحلية في الممارسة العملية. يمكن أن يشمل ذلك:
 - ضمان قابلية التقديرات والمهارات والمؤهلات التعليمية للنقل والاعتراف (بما في ذلك من خلال التحقق من صحة بيانات اعتماد الشهادات الأكاديمية في الموقع بدون مستندات أصلية)؛
 - توفير الدعم اللغوي، وبرامج التوجيه والإعداد، والاستقبال، والمهارات الحياتية، والفصول الاستدراكية؛⁷
 - توظيف العدد الكافي من المترجمين الفوريين والوسطاء متعددي الثقافات في المدارس والمراكز الصحية المحلية؛
 - رفع الوعي بعدم التمييز وإدخال آليات المساءلة بين مقدمي الخدمات؛
 - توفير المعلومات للأطفال المهاجرين والنازحين وأسرهم حول حقوقهم والخدمات المتاحة لهم؛
 - إعادة تصميم برامج الحماية الاجتماعية المحلية لتشمل الأطفال والشباب من لحظة وصولهم إلى المدينة وبغض النظر عن وضعهم (مثل قسائم الإسكان، وبرامج التغذية، ومنح التعليم، والمنح الدراسية). ويمكن تحقيق ذلك أيضاً من خلال توفير الدعم الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المحلي لقيادة تلك البرامج.

[6] تشير الأدلة إلى أن الوصول الشامل إلى خدمات تنمية الطفولة المبكرة يسهم في منع النزاع والحفاظ على السلم المجتمعي من خلال زيادة التماسك الاجتماعي والمساواة والإنتاجية الاقتصادية.

[7] ضمان ألا يقتصر الوصول الفعال للأطفال والشباب اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً إلى التعليم على تغطية الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة فقط. فعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي توفير بيئة تمكينية وآمنة وداعمة

تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأولئك الطلاب وتسمح لهم بالتعلم.



© UNICEF/UN043770/Ashley Gilbertson VII Photo

- تشجيع أو مشاركة الجامعات والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في الشركات لتوفير أماكن للطلاب اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً في جميع برامجهم. وينبغي أن يقترن ذلك بتوفير منح دراسية كاملة، وإعانات، ودروس في اللغة، ودعوة الحكومات الوطنية لتوفير أعداد أكبر من تأشيرات الطلاب وبرامج الكفالة الخاصة، وكذلك للاعتراف التلقائي بالمؤهلات السابقة والمهارات ذات الصلة (وهي مسألة تنظمها عادةً التشريعات الوطنية).⁸
- كتمهيد لما سبق، ينبغي التواصل مع الجامعات في المدينة لاستكشاف الكيفية التي يمكن أن تقدم بها دورات دراسية مفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs)، ودرجات علمية أخرى عبر الإنترنت، وفرص للتدريب تستهدف المراهقين والشباب المحليين اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً، وكذلك الشباب في البلد الأصلي وبلدان العبور.

توفر مدينة كيل الرعاية الصحية للأطفال غير المؤقتين والنساء الحوامل

تتعاون مدينة كيل بألمانيا، مع شبكة من الأطباء المتطوعين لتوفير اللقاحات للأطفال غير المؤقتين ولرعاية النساء الحوامل (انظر هنا^{vii} لمزيد من الأمثلة على مدن أوروبية تضمن الرعاية الصحية لجميع المقيمين، بما في ذلك أولئك الذين لا يحملون وثائق).

فلورنسا وتورينو وجينوا تنشئ جدران حماية للأطفال غير المؤقتين لحضور مدارس الحضانة

في مارس 2010، اعترفت بلدية فلورنسا علناً بحق الأطفال غير المؤقتين في الالتحاق بمدارس الحضانة. حذت مدن إيطالية أخرى حذوها: فأعلنت كلٌّ من تورينو وجينوا أن بلديتهما ليستا مُلزمتين بفحص تصاريح إقامة الوالدين (انظر هنا^{viii}).

أوكلاند تعزز نماء الطفولة المبكرة للأطفال اللاجئين والمهاجرين

في أوكلاند، يوفر برنامج مجموعات اللعب متعددة الثقافات^{ix} بيئة داعمة غير رسمية للأمهات اللاجئات والمهاجرات وأطفالهن. تترايط الأمهات فيما بينهن حول تجارب مشتركة، بينما يكتسبن المهارات والثقة في اللغة الإنجليزية ويتقنن أنفسهن عن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المدرسي في نيوزيلندا. وفي الوقت نفسه، يتبع أطفالهن منهجاً لتنمية الطفولة المبكرة ويستعدون للالتحاق بالمدرسة الابتدائية.

[8] لاستثمار في تأشيرات الطلاب له تأثير اجتماعي كبير للغاية. يقال ذلك من اعتماد الأشخاص المتعلمين والمهرة من اللاجئين والمهاجرين والنازحين اقتصادياً ونفسياً على أسرهم ومجتمعاتهم، كما يعزز الاعتماد على النفس والتمكين والقيادة، ويبني راس المال البشري والمرونة الاجتماعية لدى السكان المهاجرين والنازحين مما يخلق قاعدة صلبة للحلول المستدامة.

جوهانسبرج توفر برنامجاً لجسر الفجوات في التعليم

يوفر مشروع *Three2Six* (3 إلى 6 سنوات) برنامجاً للتعليم بعد الظهر للمئات من الأطفال اللاجئين والمهاجرين المقيمين في ضواحي وسط مدينة جوهانسبرج، حيث كانت أحياء المناطق الحضرية التي تعاني من تدهور كبير قد شهدت هجمات على المقيمين الأجانب.⁹ يقدم المشروع دروساً في الرياضيات واللغة الإنجليزية ومهارات الحياة لتهيئة الأطفال للانتقال إلى التعليم الأساسي بأسرع ما يمكن. يُوظف المشروع مدرّسين من اللاجئين، حيث يوفر لهم فرص العمل ويساعدهم في الاعتراف بمؤهلاتهم، واكتساب الخبرة في تدريس المناهج الدراسية لجنوب أفريقيا ودعمهم لمواصلة دراستهم.¹⁰

توفر كوتو بروس الرعاية لأطفال العمال الموسمين المهاجرين

أنشأت بلدية كوتو بروس الكوستاريكية، بالشراكة مع السلطات الوطنية و عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، *Casas de la Alegría* (بيوت الفرح)¹¹ لتوفير رعاية شاملة حساسة ثقافياً لأطفال نجبو وبوغلي الذين يهاجرون موسمياً مع آبائهم من بنما المجاورة لحصاد البن، والذين قد يتعرضون في غياب هذه الرعاية لبيئة غير آمنة، ولمخاطر عمالة الأطفال، ونقص خدمات تنمية الطفولة المبكرة، وارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة.



© UNICEF/UN020030/Ashley Gilbertson VII Photo

[9] دت كراهية الأجانب، ونقص الموارد، وازدياد الضغط على نظام التعليم المحلي، وصعوبة الحصول على الوثائق، والفقر إلى منع العديد من الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء من الوصول إلى المدارس المحلية، رغم التزام الحكومة الوطنية بتوفير التعليم لأولئك الأطفال.

[10] تُقدّم الدروس في الفصول الدراسية والمرافق التابعة للمدارس المضيفة. يزوّد المتدربون في برنامج *Three2Six* بالزّي المدرسي، والكتب والمواد المدرسية، ووجبة واحدة في اليوم، والنقل الآمن من وإلى المدرسة عند اللزوم.

5. معالجة الأسباب الكامنة وراء اقتلاع الأطفال من ديارهم

حتى إذا لم تكن الإجراءات في هذا المجال بالضرورة ضمن المسؤوليات اليومية لمعظم الحكومات المحلية، فمن الممكن للمدن والمجتمعات الإسهام في معالجة بعض العوامل الدافعة للهجرة والنزوح بطرق كثيرة مختلفة ومبتكرة.

- يمكن لجميع البلديات دعوة حكوماتها الوطنية لتوجيه التعاون والمعونات الدولية لمعالجة دوافع الهجرة المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك الاستثمار في تعزيز نظم حماية الطفل وغير ذلك من النظم.
- يمكن لمدن المغادرة إنشاء آليات لإشراك الأطفال في الحكم المحلي، من أجل التوصل إلى فهم أفضل والتمكّن من التعامل مع دوافع الهجرة المتعلقة بالأطفال (مثل عنف العصابات). يمكن أن يشمل ذلك أيضًا تبادل المعرفة والتعاون مع مدن أخرى، بما في ذلك تلك التي ينتقل إليها الأطفال المحليون.
- يمكن لمدن المغادرة دعم خدمات الأطفال الضعفاء في محاولة لمنع الهجرة غير الآمنة (مثل الأنشطة الترفيهية، وبرامج جسر الفجوات في التعليم للأطفال خارج المدرسة، وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي).
- يمكن لمدن الوصول المشاركة في الاستثمارات وتحفيزها في مدن المغادرة، وتوفير التمويل والدعم الفني لتعزيز نظم حماية الطفل والخدمات الأساسية (مع التركيز بصفة خاصة على الطفولة المبكرة والمراهقة) وإعمال حقوق الأطفال.
- يمكن لمدن الوصول تعزيز الروابط عبر الوطنية بين جماعات الشتات المحلية ومدن مغادرتهم، وتطوير شبكات رسمية وغير رسمية للتواصل، وتشجيع الاستثمارات والتحويلات المالية والاجتماعية.
- يمكن لجميع المجتمعات المحلية تنوير وتوعية السكان حول العوامل التي تدفع بالأطفال والأسر لتترك منازلهم.



© UNICEF/UN046033/Ashley Gilbertson VII Photo

أمستردام ولاهاي والمير تدعم البلديات اللبنانية والأردنية التي تستضيف لاجئين

في هولندا، توفر مدن أمستردام ولاهاي والمير دعمًا لعدد من الحكومات المحلية في لبنان والأردن التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين، مع التركيز على الخدمات البلدية (النفائات والمياه والإصحاح) والتنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط الاستراتيجي والتعاون عبر المدن. تم التكاليف بهذا المشروع^{xii} من قِبَل الفرع الدولي لرابطة البلديات الهولندية (Vereniging van Nederlandse Gemeenten) (International) بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

6. تعزيز تدابير مكافحة كره الأجانب والتمييز

- وضع حد لأي تمييز في الأطر القانونية والسياساتية المحلية على أساس الهجرة أو اللجوء أو الجنسية أو الإقامة، بالإضافة إلى كافة الممارسات التي تُجرّم الإقامة غير المؤقتة في المدينة.¹¹
- ينبغي التعامل مع الأطفال المهاجرين والنازحين وأسرهم كمواطنين منذ لحظة وصولهم، وذلك لمنع الشعور بالوصم والعزلة، والتصرف معهم بوصفهم مجموعة ضعيفة من الأطفال من بين آخرين، وخلق فرص للتواصل في الاتجاهين والتفاعل الشخصي معهم مما يسمح للمقيمين منذ فترة طويلة بالتعرف على أولئك الذين وصلوا للتو (على سبيل المثال من هم، أين يعيشون، ماذا يفعلون). تُعدّ الجهات الفاعلة المحلية (مثل الشركات، والنوادي الرياضية، والمؤسسات الثقافية، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني) بمثابة شركاء ضروريين في هذه الجهود — ويمكنها تقديم أنشطتها الترحيبية على أنها تمثل القاعدة وليس الاستثناء، كي تكون مصدر إلهام للمواطنين الآخرين.
- تعزيز التضامن الاجتماعي، والثقة والتفاهم المتبادلين، والتفاعل اليومي بين الأطفال والشباب اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وأقربهم المحليين، وإعطائهم صوتاً من خلال المشاركة والانخراط، وتمكينهم كعوامل للتغيير وإقامة الجسور أو الروابط أو الاضطلاع بجهود الوساطة الممكنة عبر مجتمعاتهم. يُعدّ تحديد وإبراز القيم والطموحات المشتركة أمراً أساسياً.
- إنشاء مساحات يستطيع فيها اللاجئون والمهاجرون والنازحون من الأطفال والشباب المشاركة بطريقة مُجدية — بالاشتراك مع الأطفال والشباب المحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة المحليين — في الإدارة البلدية وعمليات صنع القرار، وتنمية قدراتهم على التعبئة، والتواصل وتمثيل السلطات المحلية في المقاطعات والمدن المسؤولة عن حمايتهم وإعمال حقوقهم. يمكن أن يشمل ذلك دعم عمليات تصميم الأماكن لإنشاء أو تكييف المساحات العامة والملاعب وغيرها من البنى التحتية الاجتماعية لصالح الأطفال والشباب ومعهم، وكذلك إشراكهم في التدخلات الأخرى القائمة على المشاركة والتي تُنفذ على مستوى المنطقة.
- تشجيع المدارس (المدرسين وأولياء الأمور والطلاب) على الاستفادة من برامج تعليم حقوق الطفل لتعزيز المجتمعات الشاملة. تلعب المدارس دوراً محورياً في إشراك الأطفال الذين وصلوا حديثاً واستيعابهم، مما يساعدهم على التكيف مع بيئتهم الجديدة.
- دعم ريادة الأعمال والوصول إلى سوق العمل بين شباب اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً، بما في ذلك من خلال برامج التدريب والتوجيه والتنمية مع الأقران. يمكن أن يؤدي استخدام الشراكات مع الشركات المحلية إلى تغيير قواعد اللعبة في هذا المجال من العمل.
- الاستفادة من تخطيط الأحياء لتجنب الإقصاء الاجتماعي لمجتمعات اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وغيرهم من السكان المحرومين (مثل برامج تطوير الأحياء والأماكن العامة والنقل والاتصال). ينبغي أن يستقرّ التخطيط التنموي المحلي باستمرار التوسع المادي للبلديات سريعة النمو، بما في ذلك توفير المساكن بأسعار معقولة والخدمات التي يمكن للوافدين الجدد الوصول إليها. علاوةً على ذلك، ينبغي إدماج احتياجات الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً ضمن خطط التنمية القائمة، لا سيما خطط الاستثمار الرأسمالية وأطر الإنفاق متوسطة الأجل.
- تكييف لوائح تخطيط استخدام الأراضي والبناء (على سبيل المثال من خلال الإعفاءات المؤقتة) لتوفير خطط تنمية سكنية مناسبة للاجئين والمهاجرين والنازحين. يمكن أن يتضمن ذلك البنى التحتية الجديدة أو القائمة بالفعل (مثل المساحات والمباني الخالية، والمساحات المكتنبة في السابق، والمرافق العامة).
- توفير الحوافز والمشورة الفنية لتشجيع المجتمعات المحلية، ومُطوّري المساكن الخاصة والعامة، وملاك المنازل الفرديين على تطوير خطط إسكان مبتكرة لاستيعاب الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وأسرهم (على سبيل المثال، استضافتهم في المنزل، وتأجير المساكن الملائمة في الحي من خلال التعهيد الجماعي، ودمج الوافدين الجدد في الأنشطة المجتمعية اليومية من خلال مجموعات الدعم ومخططات الأحياء).

[11] وفقاً لمجموعة الهجرة العالمية، "قد تكون تدابير تجريم الهجرة غير النظامية ذات أثر عكسي، لأنها قد لا يكون لها أي تأثير على تهريب المهاجرين ويمكن أن تزيد من وصم المهاجرين وتهميشهم، وبالتالي خلق الظروف التي توجع من مشاعر كراهية الأجنبي إزاء المهاجرين". <https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/ts5_issue_brief.pdf>. في إعلان نيويورك، أكدت الدول الأعضاء مجدداً على أن "جميع الأفراد الذين عبروا الحدود أو يسعون إلى عبور الحدود الدولية بحق لهم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة لتقييم وضعهم القانوني والدخول والإقامة" والتزمت بـ "النظر في مراجعة السياسات التي تجرم التحرك عبر الحدود". <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/1>

وينبغي أن يشمل ذلك ليس فقط موظفي الحكومة المحلية، ولكن أيضاً المنظمات المجتمعية، ويمكن تحقيقه أيضاً عن طريق تعميم القضايا المتعلقة بالهجرة والنزوح في برامج التدريب المحلية القائمة. الهدف هو تمكين وتجهيز الجهات الفاعلة في الحكومة المحلية والشركاء التنفيذيين الرئيسيين لتحديد المبادرات المبتكرة، والتعلم منها، وتوسيع نطاقها.

تمكين القادة المحليين وأصحاب المصلحة وأصحاب النفوذ في جميع المجالات (مثل الأعمال التجارية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدينية، وممثلي المجتمع المحلي، والأحزاب السياسية، والأطفال والشباب)، وتجهيزهم وتشجيعهم وإقامة الشراكات معهم، وذلك لتصميم وتنفيذ مبادرات تعزز المواقف الإيجابية والترحيبية نحو اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً، فضلاً عن إدماجهم وتسهيل مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، استناداً إلى معرفتهم الخاصة باحتياجات وإمكانات مجتمعاتهم (على سبيل المثال تبادل التجارب الإيجابية للإدماج).

• حيثما كان ذلك ممكناً وعندما تكون الموارد متاحة، ينبغي جعل مراكز أو مخيمات الإقامة أكثر ظهوراً وربطها بالمجتمعات المحلية، ووضعها في أماكن حيث يمكن أن تمثل جزءاً من واقع المدينة ويتسنى لسكانها مشاركة جيرانهم أعمالهم الروتينية اليومية والخدمات المحلية وتطوير شعور مشترك بالانتماء كمواطنين.

• جمع وتحليل وإتاحة بيانات جيدة ومفصلة حول وضع الأطفال المهاجرين والنازحين من أجل رصد وتقييم ومواءمة المبادرات ذات الصلة. يمكن أن تكون الشراكات مع مقدمي الخدمات المفتاح لتحقيق ذلك، خاصة بالنسبة للبيانات حول السكان غير المؤقتين.

• توفير التمويل والتطوير الكافيين للقدرة المحلية لمعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً ووالديهم، والتغلب على العوائق التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات المحلية من خلال البرامج والتدخلات المستهدفة (انظر أعلاه تحت الأولوية 4).

توفر برشلونة إقامةً للاجئين تعزز الإدماج الاجتماعي

تدعم مدينة برشلونة منظمات للمجتمع المدني تدير 24 وحدة سكنية مؤقتة تتسع لإقامة 90 شخصاً في مقاطعة سانت أندرو^{xiii} من خلال أخصائي اجتماعي يربط بين اللاجئين الوافدين حديثاً وبين المنظمات المجتمعية ويسعى لإدماج اللاجئين بشكل كامل في الحياة اليومية للمنطقة من اليوم الأول لإقامتهم فيها.

سانت دينيس تضع الشباب المهاجر في شراكة مع أصحاب الشركات

في سان دوني، فرنسا، تعمل وكالة غير ربحية للتوظيف وتقديم الاستشارات في مجال الموارد البشرية على سد الفجوة في الفرص^{xiv} بين الشباب الموهوبين من المهاجرين وأرباب العمل من الشركات من خلال خدمات التوظيف والتدريب على التنوع.



© UNICEF/UN057943/Ashley Gilbertson VII Photo

أولدهام تعزز الصداقة عبر المجتمعات

في أولدهام، المملكة المتحدة، قامت مجموعة من الشبان بتأسيس منظمة **PeaceMaker (صانع السلام)**^{xv} لتوفير الفرص للشباب للالتقاء بأقرانهم من مختلف المجتمعات والأعراق ومصادقتهم، بهدف تمكينهم من التغلب على التمييز العنصري الذاتي في مدينتهم. وقد أشادت وزارة الداخلية بجهود المنظمة في جمع الشباب النبيض والآسيويين معاً، ولكن للأسف اضطرت المنظمة لغلاق أبوابها في عام 2011 بسبب تخفيضات التمويل الحكومي.

بيروت تعمل على تمكين الشباب المحلي واللاجئين من تعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي

في حي عين الرمانة / الشياح ببيروت، حيث تقطن مجتمعات مسيحية ومسلمة لبنانية، ونازحون داخلياً، ولاجئون فلسطينيون من أمد بعيد، ولاجئون سوريين جدد، تمكن مشروع تجريبي^{xvi} بقيادة مؤسسة **World Vision** من جمع الشباب من خلفيات دينية وسياسية وعرقية متنوعة وتمكينهم من تنظيم أنفسهم وحشد جهودهم لتعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم. تم تنفيذ جميع أنشطة مجموعة الشباب بالتنسيق مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني اللتين لم يسبق لهما أبداً العمل معاً.

مبادرة المدن الصديقة للأطفال

المدينة الصديقة للأطفال (CFC) هي مجتمع يلتزم بإعمال الحقوق وتحسين حياة جميع الأطفال المحليين — مجتمع تشكل فيه أصوات واحتياجات وأولويات وحقوق جميع الأطفال جزءاً لا يتجزأ من السياسات والبرامج والقرارات العامة. لذلك فهي "مدينة تناسب الجميع". تدعم مبادرة المدن الصديقة للأطفال^{xvii} (CFCI)، التي تقودها اليونيسف، الحكومات المحلية في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ضمن نطاق سلطاتها المحلية من خلال ترجمة هذه الحقوق إلى نتائج عملية ومُجدية وقابلة للقياس للأطفال، بما في ذلك الأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً.

بتركيزها على النتائج لجميع الأطفال، توفر المبادرة إطاراً إيجابياً واستشراقياً يُمكن للبلديات من خلاله مساعدة الأطفال والشباب المهاجرين والنازحين وأسرهم والتعامل معهم خارج نطاق الخطاب الذي يغلب عليه أحياناً الطابع السياسي والحساسية.

من خلال مبادرة المدن الصديقة للأطفال، يمكن للحكومات المحلية المشاركة مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين (الأعمال التجارية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدينية، وممثلي المجتمع، والأحزاب السياسية، والأطفال والشباب) لتصميم وتنفيذ مبادرات مبتكرة تعزز المواقف الإيجابية والترحيبية تجاه الفئات الضعيفة، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً.

تشمل الممارسات الجيدة تعزيز الإدماج الاجتماعي للأطفال المهاجرين وأسرهم وتقديم خدمات مثل الحماية والإسكان والتعليم من خلال الاتصال والتوعية والبرمجة.

واليوم، تدعم اليونيسف مبادرات للمدن الصديقة للأطفال في 38 دولة ويصل أثرها إلى حوالي 30 مليون طفل. للمزيد من المعلومات يُرجى الاتصال بـ: cfc@unicef.org

ملاحظات ختامية

- https://www.unicef.org/emergencies/childrenonthemove/uprooted/#anchor_91827 [i]
- <https://www.bmfsfj.de/bmfsfj/service/publikationen/mindeststandards-zum-schutz-von-gefluechteten-menschen-in-fluechtlingsunterkuenften/117474> [ii]
- <https://www.wvi.org/urban-programming/publication/silguri-urban-pilot-project> [iii]
- <https://www.nuevatribuna.es/media/nuevatribuna/files/2017/07/10/cie-de-aluche--dosier.pdf> [iv]
- http://citiesofmigration.ca/good_idea/new-families-new-city [v]
- www1.nyc.gov/site/idnyc/index.page [vi]
- http://picum.org/wp-content/uploads/2017/11/CityOfRights_Health_EN.pdf [vii]
- http://picum.org/Documents/Publi/2015/Protecting_undocumented_children-Promising_policies_and_practices_from_governments.pdf [viii]
- http://citiesofmigration.ca/good_idea/language-and-learning-at-play [ix]
- <http://www.three2six.co.za> [x]
- https://www.unicef.org/ecuador/15_Casas_De_La_Alegria.pdf [xi]
- <https://www.logorep.nl> [xii]
- http://ciutatrefugi.barcelona/es/noticia/la-casa-bloc-acogera-a-90-personas-solicitantes-de-refugio_314682 [xiii]
- http://citiesofmigration.ca/good_idea/closing-the-opportunity-gap [xiv]
- http://citiesofmigration.ca/good_idea/peacemaker [xv]
- <https://www.wvi.org/urban-programming/publication/lebanon-urban-pilot-project> [xvi]
- <https://childfriendlycities.org> [xvii]